النهار
الجمعة 14-12-2012 العدد 24935
9

"تعزيز نظام حماية الطفل" في لبنان تحديد المسؤولية عن العنف ضد الأولاد

اطلقت منظمة اليونيسف، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الاعلى للطفولة وجامعة القديس يوسف، دراسة عن "تعزيز نظام حماية الطفل في لبنان: تحديات وفرص" في فندق موفنبيك.

بعد النشيد الوطني، اكدت مديرة المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي في جامعة القديس يوسف ماريز طنوس جمعة "الاهمية التي توليها المدرسة للدراسة، نظرا لايمانها المطلق بايجاد الالية الفاعلة لحماية الطفولة في لبنان، ومن اجل ارساء نظام يلبي طموحاتنا".

ثم اكدت ممثلة اليونيسف في لبنان آنا ماريا لوريني ،"ان الدراسة هي الاولى من نوعها في لبنان عن كيفية عمل نظام حماية الطفل على المستوى العملي لا النظري".

وقالت: "ان التقرير يشير الى وضع الاطفال الذين يقعون ضحية للعنف ويكونون في حاجة الى المساعدة والحماية، ويحدد الجهات التي يرجح ان تتعامل مع هؤلاء الاطفال بصفة رسمية او غير رسمية".

وتحدثت عن حالة حصلت: "يتم اخذ طفلة وعمرها ثلاثة اشهر الى المستشفى بسبب كسور في العظام. ظروف الاصابات مشكوك فيها، ومع ذلك يتم التعامل مع الطفلة من دون تحقيق وارسالها الى البيت مع الاهل. بعد ثلاثة اسابيع يتم اخذ الطفلة الى مستشفى آخر نتيجة اصابات اكثر خطورة. في هذه الحالة تنبه المستشفى الشرطة ولكن للاسف بعد فوات الاوان. فالطفلة ماتت. من هو المسؤول عن هذا الموت المأسوي والوقاية منه؟ لماذا لم يتم الابلاغ عن الحالة في وقت سابق الى المنظمات المعنية؟".

وشددت "على ضرورة البدء في معالجة ثغر النظام والمعوقات التي تمنع الاطفال ضحايا العنف والاستغلال من الوصول الى الخدمات التي يحتاجون اليها بطريقة شاملة ومستدامة".

اما ممثل رئيس جامعة القديس يوسف البروفسور ميشال شوير فأشار الى "ان مساهمة المدرسة اللبنانية للتدريب في هذا المشروع البحثي تمثل حالة نموذجية في هذه المرحلة"، مشددا "على نهج الجامعة واسلوبها في هذا المجال من اجل وضع امكاناتها في خدمة المجتمع من خلال نهج الباحث".

بدوره، قال بشير عصمت باسم وزير الشؤون الاجتماعية، ان الدراسة تكشف عن مساوىء في مجتمعنا، والذي اعتقدنا انه ما زال سليما محافظا على الرابطة الاسرية والقيم وغيرها".

اضاف: "كان لا بد من نظرة شمولية لنظام الحماية بكل مندرجاته، بدءا بالاطار التشريعي المعتمد على المستوى الوطني ثم تحليل صلاحيات الاجهزة الرسمية وادوارها التي لحظها القانون، وكيفية ممارستها، كذلك كان من الضروري النزول الى المستوى المحلي وامعان النظر في كل ما هو غير معلن وغير رسمي".

ورأى ان هذا التحليل - التشريح استطاع الكشف عن كل المساوىء والاضاءة على نقاط القوة التي يتمتع بها هذا النظام كما حول الانظار الى مقومات للنجاح لم تكن دائما في اذهان الجميع.

ولفت الى ان الوزارة تنظر الى ما بعد الدراسة، وتضع التوصيات نصب اعينها وهي عازمة على المتابعة مع كل الشركاء.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"